فعاليات بالخرطوم وولايات أخرى في ذكرى الحراك

السودان: احتجاجات بمطالب عديدة وتوقيف 200 من أنصار البشير

احتجاجات في السودان

أوقفت السلطات السودانية، 200 شخص من أنصار حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم سابقا، بتهمة «محاولة خلق الفوضى»، بالتزامن مع مسيرات احتجاجية بولايات عديدة، في ذكرى حراك 30 يونيو، أصيب خلالها محتجون وعناصر من الشرطة، حسب بيانات وشهود عيان.

وفي 30 يونيو 2019، خرجت مظاهرات حاشدة لمطالبة المجلس العسكري الحاكم آنذاك بتسليم السلطة للمدنيين، عقب فض اعتصام بالخرطوم، في الثالث من الشهر نفسه، ما قاد إلى مفاوضات بين المجلس (المنحل) وقوى «إعلان الحرية والتغيير» (مدنية) أفضت إلى اتفاق، في أغسطس من ذلك العام، بشأن إدارة مرحلة انتقالية.

وقالت لجنة إزالة التمكين واسترداد الأموال المنهوبة (حكومية)، في بيان، إن الشرطة ألقت القبض على 200 من أنصار الحزب الحاكم سابقا، بتهمة محاولة خلق الفوضى والتخريب بالتزامن مع احتجاجات 30 يونيو.

وعادة ما ينفي حزب «المؤتمر الوطني»، الحاكم في عهد الرئيس السابق عمر البشير (1989–2019)، صحة هذه الاتهامات المتكررة.

دعت قوى وأحزاب، بينها الحزب الشيوعي، وتجمع المهنيين وتيارات إسلامية، وحملة «أختونا» (ارحلوا) والتنسيقية العليا للمفصولين تعسفيا، إلى مسيرات احتجاجية الأربعاء، رفضا لسياسات الحكومة الانتقالية وتراجع الوضع الاقتصادي في البلاد.

وشهدت مدن العاصمة الخرطوم الثلاث، الخرطوم وبحري وأم درمان، فعاليات احتجاجية في مناطق عديدة.

وأفاد شهود عيان للأناضول، بأن الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع بكثافة على محتجين وسط الخرطوم، حيث توجد مقرات الحكم الرئيسية، بما فيها القصر الرئاسي ومجلس الوزراء والقيادة العامة للجيش.

وقالت رابطة الأطباء الاشتراكيين، محسوبة على الحزب الشيوعي، في بيان، إن الشرطة أطلقت الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع لتفريق محتجين وسط الخرطوم، ما أدى إلى حالات اختناق تم علاجها.

واستبق الجيش الاحتجاجات بإغلاق كل الطرق المؤدية إلى محيط قيادته العامة، كما أعلنت سلطات ولاية الخرطوم، الأربعاء، عطلة عامة.

وفي أحياء الخرطوم الشرقية تجمع آلاف المحتجين في شارع «الستين» الرئيس، حسب شهود عيان للأناضول. وردد المحتجون هتافات تطالب بإسقاط النظام، وأخرى منها: «لا لسياسات البنك الدولي» ولا لإفقار الشعب السوداني».

ومنذ 21 أغسطس 2019، يعيش السودان مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش و»قوى إعلان الحرية والتغيير» (مدنية) وحركات مسلحة وقعت مع الخرطوم اتفاقا للسلام، في 3 أكتوبر الماضي.

وفي أم درمان، أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على متظاهرين تجمعوا قرب مقر البرلمان، بجوار جسر «النيل الأبيض» الرابط بين الخرطوم وأم درمان.

وفي مدينة بحرى، أغلق محتجون شارع «الزعيم الأزهري»، أكبر شوارع المدينة، بإطارات مشتعلة، احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية، وللمطالبة بإسقاط النظام، وفق شهود عيان.

كما أغلق محتجون آخرون الطريق الرئيس بين الخرطوم ومدينة بورتسودان (شرق)، وفق شهود عيان للأناضول.

«المهنيين» يطالب بتحقيق في «قمع» المتظاهرين بالخرطوم

طالب تجمع المهنيين السودانيين، الخميس، سلطات بلاده بفتح تحقيق في «قمع» المتظاهرين السلميين بالعاصمة الخرطوم، خلال مظاهرة لإحياء الذكرى الثانية لحراك 30 يونيو 2019.

جاء ذلك في بيان للتجمع (قائد الحراك)، غداة فعاليات احتجاجية شهدتها البلاد في ذكرى حراك 30 يونيو، أصيب خلالها عشرات من المحتجين وعناصر الشرطة.

وأدان البيان «ممارسات الشرطة والأجهزة الأمنية القمعية التي ظلت تتكرر في كل المواكب (المظاهرات) السلمية»، داعيا الأجهزة العدلية إلى فتح تحقيق فيها وتقديم المسؤولين عن «انتهاكاتها المتكررة» للمحاكمات العاجلة.

وأوضح أن «المظاهرات كانت سلمية تماما ورفعت شعارات ومطالب مشروعة من صميم ثورة ديسمبر (كانون الأول 2018) المجيدة، إلا أنها جوبهت بالقمع المفرط من الشرطة والأجهزة الأمنية».

ودعا تجمع المهنيين «القوى الثورية إلى التمسك بسلمية عملها المقاوم الصارم، وتكثيف الجهود في التنظيم والتشبيك والعمل المشترك من أجل خلق التحالف الواسع لاستكمال مسار ثورة ديسمبر»، بحسب البيان ذاته.

شهدت الخرطوم، مظاهرات حاشدة تندد بتدني الأوضاع المعيشية، أصيب فيها 28 متظاهرا و52 شرطيا، وفق بيانين منفصلين للشرطة، ولجنة أطباء السودان (غير حكومية).

وأفاد بيان للشرطة، بأن قواتها «بذلت جهودا مقدرة في حماية المشاركين في المسيرات بجانب تأمين المرافق الاستراتيجية».

وأضاف أن «مجموعات حاولت الوصول إلى مرافق سيادية مثل القصر الرئاسي (وسط الخرطوم) وتصدت لها القوات بالقدر المناسب من وسائل فض الشغب».

وفي 30 يونيو 2019، خرجت مظاهرات حاشدة لمطالبة المجلس العسكري الحاكم آنذاك بتسليم السلطة للمدنيين، عقب فض اعتصام بالخرطوم، في الثالث من الشهر نفسه، وقادت المظاهرات إلى مفاوضات بين المجلس (المنحل) وقوى «إعلان الحرية والتغيير» (مدنية) أفضت إلى اتفاق، في أغسطس من ذلك العام، بشأن إدارة مرحلة انتقالية.

ومنذ 21 أغسطس 2019، يعيش السودان مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش و»قوى إعلان الحرية والتغيير» وحركات مسلحة وقعت مع الخرطوم اتفاقا للسلام، في 3 أكتوبر الماضي.

بوتين: المدمرة البريطانية حاولت اختبار قدراتنا الدفاعية

بعدما تصاعدت أزمة السفينة البريطانية بين موسكو ولندن، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن المدمرة البريطانية في البحر الأسود حاولت اختبار قدرات روسيا الدفاعية.

وقال في تصريحات صحافية، إنه لا يعتبر أن العالم كان على عتبة الحرب العالمية الثالثة جراء الحادثة.

كما أضاف أن أولئك الذين يفعلون ذلك يدركون أنهم لن يخرجوا منتصرين من هذا الوضع، في إشارة إلى استفزازات الولايات المتحدة وبريطانيا في المياه الإقليمية الروسية.

وكان نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، اتهم الجمعة الماضية، واشنطن ولندن بمحاولة إثارة صراع في البحر الأسود، وقال إن بلاده ستدافع عن حدودها بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك الوسائل العسكرية، وذلك حسب ما أفادت وكالة الإعلام الروسية.

أتى هذا بعد أن حذرت روسيا، الأسبوع الماضي، بريطانيا من أنها ستقصف السفن البحرية البريطانية في البحر الأسود إذا حدثت أي أعمال استفزازية أخرى من جانب البحرية البريطانية قبالة سواحل شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو.

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، قد أكد أن سفينة تعمل بشكل قانوني في المياه الدولية قبالة سواحل شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في البحر الأسود. وقال «نحن لا نعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لذا نعتبر أن سفينتنا كانت في المياه الأوكرانية».

وكانت موسكو أعلنت، أنها أطلقت طلقات تحذيرية ضد المدمرة البريطانية التي اتهمتها بدخول مياهها الإقليمية قبالة سواحل القرم.

كما أوضحت وزارة الدفاع الروسية أن السفينة «لم تتجاوب مع التنبيه، «فقام «زورق دوريات حدودية بإطلاق بعض الطلقات التحذيرية»، فيما نفذت طائرة سو24–إم «عملية قصف احتياطية على طول مسار المدمرة».

وذكرت أن السفينة البريطانية غادرت بعد ذلك المياه الروسية في ختام الحادث الذي استغرق أكثر من عشرين دقيقة، مندداة بـ»التصرف الخطير» لطاقم المدمرة، ومطالبة لندن بفتح «تحقيق معمق» في الحادث. كما اعتبرت أن الحادث هو «انتهاك فاضح لاتفاقية الأمم المتحدة».

نائب الرئيس الأفغاني: الحرب الدائرة ليست مشروعة في الإسلام

أفغانستان: مقتل 258 عنصراً من حركة طالبان خلال 24 ساعة

عناصر الجيش الافغاني

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية استمرار عملياتها وغاراتها الجوية على حركة طالبان أفغانستان، وأكدت الوزراة في بيان، مقتل 258 عنصرا من حركة طالبان وجرح المئات جراء عملياتها العسكرية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

كما أفادت وسائل إعلام أفغانية بصد هجوم لحركة طالبان في مديرية غوليان التابعة لولاية هرات، في ظل تواصل عمليات التعبئة الشعبية في ولاية بكتيا.

وكان مسؤولون عسكريون كشفوا أن الولايات المتحدة ستكمل انسحاب قواتها من أفغانستان في غضون أيام لإنهاء أطول حرب أميركية رغم تحذير المسؤولين العسكريين الأميركيين من أن البلاد قد تنزلق إلى أتون حرب أهلية.

كما حذر القائد العسكري الأميركي الجنرال سكوت ميللر، من أن الأمن في جميع أنحاء البلاد يتدهور قبل أسابيع فقط من انسحاب القوات الأميركية الأخيرة.

وأضاف في إحاطة إعلامية نادرة، الثلاثاء الماضي، أن المكاسب الأخيرة التي حققتها حركة طالبان مقلقة للغاية، خصوصاً أنها حصلت في وقت سريع.

وقال سروار دانش النائب الثاني للرئيس الأفغاني، إن الحرب الدائرة في البلاد ليست مشروعة في الإسلام. وأفاد دانش خلال مشاركته في حفل بالعاصمة كابل، أن الحرب التي تواصل حركة طالبان شنها في أفغانستان، محرمة في الإسلام.

وأكد دانش أنه «بات معروفا الآن بوضوح من أين تتلقى طالبان الدعم والمكان الذي تعالج فيه جرحاها»، دون توضيح.

وذكر أن «طالبان تقاتل حكومة إسلامية قائمة، وأن هذه الحرب ليس لها أي شرعية على الإطلاق». وأشار دانش إلى أن حركة طالبان لم تلتزم بالاتفاق الذي وقعته مع الولايات المتحدة، لخفض العنف. وأوضح أن «طالبان» لا تنتهج الحل السياسي السلمي، وهدفها الرئيسي هو الاستيلاء على الحكم باستخدام القوة. وأضاف: «الحرب الجارية هي حرب ضد جميع القيم الإنسانية وحقوق الإنسان».

وتعاني أفغانستان حربا منذ عام 2001، حين أطاح تحالف عسكري دولي، تقوده واشنطن، بحكم «طالبان»، لارتباطها آنذاك بتنظيم القاعدة، الذي تبنى هجمات 11 سبتمبر من العام نفسه في الولايات المتحدة.

الأردن: «قضية الفتنة».. طلب شهادة 3 أمراء

رفعت محكمة أمن الدولة في الأردن، جلستها في قضية «الفتنة»، والتي يحاكم فيها المتهمان باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد.

وأوضح المحامي محمد العفيف، وكيل المتهم باسم عوض الله، في تصريح لقناة «المملكة» شبه الرسمية، أن «هيئة الدفاع قدمت الأربعاء بيانات تتضمن أسماء شهود من بينهم الأمراء حمزة بن الحسين وعلي بن الحسين وهاشم بن الحسين للشهادة».

وأضاف أن «المحكمة ستصدر قرارها بقبول أو رفض طلب الاستماع للشهود في جلسة الخميس».

وكان العفيف، قال في تصريحات سابقة، إن «هيئة الدفاع ستتقدم ببيانات تتضمن أسماء أمراء من بينهم الأمير حمزة وأشراف ورئيس الوزراء الحالي ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للشهادة».

وكان مراسل «العربية» في الأردن أفاد يوم الأحد، بأن قضية «الفتنة» التي ينظر فيها القضاء شهدت استدعاء 28 شاهداً من بينهم أربعة أمراء، وأن محكمة أمن الدولة الأردنية أجّلت المحاكمة بالقضية للأربعاء المقبل. وقال محامي المتهم حسن بن زيد للعربية حينها، إن زوجة الأمير حمزة ليست من ضمن الشهود في قضية الفتنة.

ومثل رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله، والشريف عبدالرحمن حسن، الاثنين الماضي، بالبدلة الزرقاء الخاصة بالموقوفين، أمام محكمة أمن الدولة في أولى جلسات المحاكمة في القضية التي عرفت بـ»الفتنة»، بعد أن وصلا في سيارات مظللة رباعية الدفع. كما، نفى المتهمان أمام المحكمة التي انعقدت برئاسة المقدم القاضي العسكري موفق المساعيد، تهمة زعزعة الاستقرار الموجهة إليهما. وكان النائب العام الأردني لمحكمة أمن الدولة صادق في 13 يونيو الجاري، على قرار الظن الصادر عن مدعي عام محكمة أمن الدولة في القضية المتعلقة بالمشتكى عليهما كل من باسم إبراهيم يوسف عوض الله والشريف عبد الرحمن حسن.

وتعود حيثيات تلك القضية إلى 3 أبريل 2021، حيث أعلن رئيس الأركان المشتركة في الجيش الأردني اللواء الركن يوسف أحمد الحنيطي، اعتقال الشريف حسن بن زيد ورئيس الديوان الملكي السابق باسم إبراهيم عوض الله وآخرين لأسباب أمنيّة.

واشنطن: محادثات فيينا حددت خيارات طهران الواجب التزامها

أعلنت الولايات المتحدة أن الجولات الأخيرة من المحادثات الرامية لإحياء اتفاق إيران النووي في فيينا «ساعدت على بلورة الخيارات التي ينبغي أن تتخذها» طهران وواشنطن من أجل العودة للالتزام ببنود الاتفاق.

وأوضح جيفري ديلورينتس نائب مبعوث الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أن بلاده ملتزمة بضمان عدم امتلاك إيران أبداً لسلاح نووي.

كما أضاف أن «واشنطن تعتقد أن الدبلوماسية بالإضافة إلى التنسيق مع حلفائنا وشركائنا في المنطقة، هي أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف».

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد أكد مجدداً أن مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني أحرزت تقدما في العديد من الخلافات والمسائل العالقة مع إيران، إلا أنه شدد في الوقت عينه على أن عددا غير قليل من الخلافات لم يحل.

رئيس الصين: نهضتنا مسيرة تاريخية لا رجعة فيها

اعتبر الرئيس الصيني، شي جينبينغ، في خطاب بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الحاكم أنّ النهضة التي تشهدها بلاده هي «مسيرة تاريخية لا رجعة فيها»، مشدّداً على أنّ زمن اضطهاد العملاق الآسيوي «ولّى إلى غير رجعة».

إلى هذا، قال أمام حشد غفير في ساحة تيان أنمين في قلب العاصمة بكين إنّ «الشعب الصيني نهض.. لقد ولّى إلى غير رجعة الزمن الذي كان يُمكن فيه أن يُداس الشعب الصيني وأن يُعاني وأن يُضطهد».

وغاص الرئيس الصيني في خطابه في أعماق التاريخ مذكّراً مواطنيه بما شهدته بلادهم من حروب أفيون واستعمار غربي وغزو ياباني، ليشيد من ثم بما حقّقه الحزب الشيوعي الصيني لهم من تحسين في مستويات الحياة واستعادة للفخر الوطني.

وقال إنّ «الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني يقولان للعالم رسمياً: الشعب الصيني نهض»، مشيراً إلى ما تمكّنت بلاده من تحقيقه على هذا الصعيد لجهة انتشال مئات ملايين المواطنين من وهدة الفقر المدقع في غضون بضعة عقود.

ولم يخلُ خطاب الرئيس الصيني من رسائل إلى الولايات المتّحدة التي تصف باستمرار العملاق الآسيوي بأنه منافسها السياسي والاقتصادي في العالم.